# المرحلة الانتقالية فى ثورات العالم العربى :

# رؤية تحليلية

حنان أبوسكين *

تناقش الورقة المرحلة الانتقالية لثورات العالم العربى، مع التطبيق على تونس ومصر وليبيا واليمن من خلال إلقاء الضوء على المقولات النظرية التى تفسر المرحلة الانتقالية للثورة، وتحليل إشكاليات المرحلة الانتقالية لدول الربيع العربى، وهى وجود ثورة مضادة، الفاعلون المنوط بهم إدارة المرحلة الانتقالية، الاستقطاب بين الفاعلين فى المرحلة الانتقالية، دور المؤسسة العسكرية، الانفلات الأمنى، المشكلة الاقتصادية، معضلة المؤسسات، وضع الدستور، عدم وجود برنامج تفصيلى محدد يترجم شعارات الثورة، مواقف القوى الإقليمية والدولية من الربيع العربى. ثم تقترح آليات لحل هذه الإشكاليات، وهى تطبيق العدالة الانتقالية، وتفعيل المواطنة، وترشيد استخدام المواطنين لحق التظاهر السلمى .

تجتاح المنطقة العربية موجة عارمة من موجات التغيير، والرفض للنظم القائمة، وبدأت هذه الموجة فى تونس وانتقلت لمصر وليبيا واليمن، ومازالت سوريا تسير فى الطريق، ورغم اختلاف بعض المنظرين والأكاديميين فى تسميتها إلا أن غالبية الكتابات الأكاديمية تطلق عليها "ثورات الربيع العربى"، وقد تنوّعت ثورات الربيع العربى وانتفاضاته حسب البيئة الاجتماعيّة والأنظمة الحاكمة، إلا أنها جميعاً لم تخل من إشكاليات تواجه المرحلة الانتقالية .

ويعد غياب قيادة واضحة للثورات العربية محدداً رئيساً للارتباك الذى تعانيه المرحلة الانتقالية، ففى مصر كانت إرهاصات الثورة بتزايد الاحتجاجات

* مدرس مساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

*المجلة الاجتماعية القومية، المجلد التاسع والأربعون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٢ .*

والاعتصامات وحوادث الانتحار الفردية تضرراً من الأحوال المعيشية، ثم بدأت سلسلة من المظاهرات فى مـختلف المحـافظات يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، ونددت المظاهرات بقمع الشرطة، وقانون الطوارئ، والبطالة، وطالبت برفع الحد الأدنى للأجور، وتحسين ظروف المعيشة، ومكافحة الفساد. وكان غالبية المتظاهرين من الشباب غير المنتمين لأحزاب أو حركات سياسية، كما ضمت المظاهرات شباب من الجمعية الوطنية للتغيير، وحركة ٦ إبريل، وكفاية، وحملة دعم البرادعى، والجبهة الحرة للتغيير السلمى وبعض شباب الأحزاب مثل الوسط والكرامة والوفد والغد، وشباب من جماعة الإخوان المسلمين الذين شاركوا دون إعلان قيادات الجماعة أنها ستشارك. واستمرت المظاهرات والاعتصامات لمدة ١٨ يوما حتى أعلن الرئيس السابق تنحيه عن منصبه [١]. وفى تونس، أشعل الشاب محمد أبوعزيزى النار فى جسده احتجاجاعلى مصادرة الشرطة العربة التى كان يستخدمها كبائع متجول، وخرجت مسيرة للتضامن معه، وبعد وفاته بالمستشفى تحولت جنازته لمظاهرات حاشدة احتجاجاً على البطالة، وقمع السلطات، ثم توالت المظاهرات والاشتباكات مع رجال الأمن إلى أن غادر الرئيس التونسى البلاد بعد فشله فى وقف المظاهرات. أما ليبيا، فقد أصدرت ٢١٣ شخصية تمثل مجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية بياناً يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ يطالبون فيه بتنحى الزعيم معمر القذافى. واندلعت الثورة الليبية واستمرت ٨ أشهر فى ظل مواجهات مسلحة دامية بين المتظاهرين وكتائب القذافى، وتدخل حلف الناتو الذى قاد العمليات العسكرية ضد القذافى. وفى اليمن، اندلعت المظاهرات فى ١٤يناير ٢٠١١ للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين فى الحراك الجنوبى، واستمرت مشاركة الشباب اليمنى فى المظاهرات التى بلغت ذروتها يوم ١١ فبراير ٢٠١١ فى أحداث "جمعة الغضب" فى اليمن، تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. وقاد تكتل "أحزاب اللقاء المشترك" المعارضة المظاهرات ضد نظام الرئيس على عبدالله صالح إلى أن تمت الموافقة

على المبادرة الخليجية لحل الأزمة [٢]. ويلاحظ أن المتظاهرين الذين أشعلوا الثورات العربية من خلفيات متعددة وغير متجانسة، وكانت أهدافهم عامة، ولا يوجد برنامج محدد لتحقيقها، وفى مصر مثلا لم يكن للثورة خطة لإسقاط النظام ولا قيادة تضبط مسيرتها وتتفاوض باسمها، وتفاقمت الصراعات الحزبية على السلطة، وحاولت الفصائل الأقوى تنظيماً تحقيق مصالحها فى الإمساك بالسلطة عبر الزج بالبلاد فى متاهات دستورية وقانونية، مما زاد الارتباك والتخبط فى الفترة الانتقالية. وفى هذا الإطار تسعى الدراسة لمعرفة الأطر النظرية التى تفسر المرحلة الانتقالية للثورات التى اندلعت فى العالم العربى، وما تقدمه من مقولات تعالج المرحلة الانتقالية، للوقوف على الفجوة ما بين التنظير والممارسة، ومحاولة استجلاء كيفية تجسير الهوة بغية العبور الآمن من المرحلة الانتقالية. وتتمثل أهمية الموضوع فى أن أزمات المرحلة الانتقالية قد تنعكس سلباً على الثورات، وتسلب تأييد قطاع كبير من المواطنين لها. ويتضح السؤال الرئيس للدراسة فى:

ما المقولات التى تقدمها الأطر النظرية لمعالجة المرحلة الانتقالية للثورة وما يرتبط بها من مفاهيم كالانقلاب، والانتفاضة، والهبة؟ ويتفرع عنه عدة أسئلة فرعية هى:

هل توجد نظرية واحدة للثورة ؟ وهل تقدم الأطر النظرية مقولات لحل تعقيدات المرحلة الانتقالية بعد الثورة ؟ وهل نهج المرحلة الانتقالية فى مجتمع ما عقب الثورة أو الانتفاضة يتشابه بالضرورة مع نهج المرحلة الانتقالية لمجتمع آخر يمر بذات التغيرات ؟ وكيف يمكن التعامل الإيجابى مع مرحلة ما بعد الثورة ؟، ولماذا انزلقت دول الربيع العربى نحو التعثر فى المرحلة الانتقالية ؟ وهل الإطاحة برأس نظام استبدادى يفضى لإقامة نظام ديمقراطى ؟.

وتسعى الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات، مع الاستشهاد بأمثلة من ثورات أربع دول من الربيع العربى هى: تونس، مصر، ليبيا، اليمن، على ضوء

ثلاثة محاور هى:

أولاً : المقولات النظرية التى تفسر المرحلة الانتقالية للثورة.

ثانياً : إشكاليات المرحلة الانتقالية لدول الربيع العربى.

ثالثاً : مقترحات منع تحول الربيع العربى لشتاء مظلم.

وذلك على النحو الآتى:

**أولاً: المقولات النظرية التى تفسر المرحلة الانتقالية للثورة**

تخلص الخبرة التاريخية للثورات الكبرى فى التاريخ مثل الثورة الفرنسية والروسية والصينية إلى أن المرحلة الانتقالية هى أخطر مرحلة فى الثورة؛ لأنها تعنى المواجهة بين فريقين، فريق يضم المناضلين من أجل التغيير، وفريق آخر يضم المدافعين عن الوضع السابق. فبين سقوط النظام القديم وقيام النظام الجديد توجد مرحلة انتقالية تعتبر المحك للحكم على نجاح الثورة فى مرحلتها الأولى وقدرتها على الانتقال السلس والسلمى للمرحلة الثانية، مرحلة بناء النظام الجديد. ويظهر فى المرحلة الانتقالية كثيرون ممن يريدون"سرقة"الثورة والانحراف بهاعن أهدافها الحقيقية سواء كانت أطرافاً خارجية أو أطرافاً داخلية قد يكونون من المدافعين عن بقاء النظام القديم أو من أحزاب سياسية رأتها فرصة سانحة لاختطافها لمصالحهم، ونيل نصيب من السلطة التى كان يتمتع بها النظام الذى أسقطته الثورة. ففى مصر على سبيل المثال دافعت التيارات الدينية باستماتة من أجل إجراء الانتخابات أولاً وتأجيل وضع الدستور، بما يضمن لها القبض على زمام السلطة. وفى اليمن بعد أن قدم الشباب تضحيات كثيرة لإنجاح الثورة، قامت الأحزاب بتصدر المشهد وتفاوضت مع نظام على عبدالله صالح وقبلت بالمبادرة الخليجية التى رفضتها القوى الثورية. ومفادها نقل السلطة لنائب الرئيس وتكوين حكومة تشارك فيها المعارضة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة مع تحصين الرئيس وعائلته من المحاكمة [٣]. وذلك كحل للأزمة مع تزايد استخدام العنف ضد المتظاهرين. أما فى ليبيا فقد تفاقمت الخلافات بين الجناحين

الإسلامى والليبرالى داخل المجلس الوطنى الانتقالى، واتهم كل طرف الآخر بتهميشه وإقصائه. ثم امتد الصراع بين الفصائل الليبية من جانب والمجلس الانتقالى من جانب آخر بعد تأكيد الاتحاد الأوروبى الإفراج عن الودائع الليبية، وامتلاك هذه الفصائل للسلاح [٤]. وفى تونس ظهر الصراع على السلطة فى صورة صراع صلاحيات بين سلطة رئيس الحكومة حمادى الجبالى من حزب النهضة المحسوب على الإسلاميين ورئيس الدولة منصف المرزوقى من حزب المؤتمر بما يعارض مبدأ التوافق الذى قام عليه الائتلاف الحاكم [٥]. ويتركز اهتمام الدراسة على المرحلة التى تعقب سقوط النظام أو رأس النظام، وتتفق الأدبيات على تسميتها بالمرحلة الانتقالية، وتمتد من سقوط النظام القديم وحتى بناء نظام سياسى جديد. وتتداخل عدة مفاهيم مع مفهوم الثورة، مثل الانقلاب، والانتفاضة، والهبة الجماهيرية، والاحتجاجات، وبالرغم من تعدد هذه المفاهيم إلا أن الفروق بينها هو فى الدرجة وليس فى النوع [٦] . ويمكن تقسيم تعريفات الثورة إلى اتجاهين، أولهما يعرف الثورة بأنها إعادة بناء الدولة ولابد أن تكون لها آثار جذرية على المجتمع، ووفق هذا الاتجاه ينطبق التعريف على " الثورات الكبرى " فى التاريخ، وهى الثورة الفرنسية والأمريكية والروسية والصينية، وثانيهما اتجاه يتسع فى تعريف الثورة ليضم كل أشكال انتقال السلطة التى تتجاوز الشرعية أحياناً وربماتتسم بالعنف. ويهتم هذا الاتجاه بالثورة باعتبارها فعلاً غير مشروع فى رأى النظام الذى تسعى الثورة لهدمه، ويقوم بدراستها ودراسة التغير ومعرفة كيف حدث ولا يهتم بمدى اتساعه. وبذلك تأخذ الدراسة بالاتجاه الثانى الذى يتوسع فى تعريفه للثورة ليضم كل فعل يهدف للتغيير وقد يستخدم العنف [٧]. فُهمت الثورة على أنها مجرد مرادف لدورة تغيير الأنظمة السياسية فى الدول، وهى دورة من الصعود والهبوط المضطرب. ويتفق مفكرو القرن التاسع عشر سواء ليبراليين أو اشتراكيين إلى حد كبير على اعتبار الثورة ظاهرة للتغيير والابتكار، وتتعدد أنواع الثورات، فالثورات ليست فقط ثورات

الشعوب داخل الدول ضد الأنظمة الحاكمة فهناك أيضا الثورة العلمية، والثورة الصناعية، والثورة التجارية، وثورات البروتستانت، والثورات الفكرية، والتربوية، والعسكرية، وثورات ضد الاستعمار [٨]. هذا الاستخدام الفضفاض لمفهوم الثورة على المدى الطويل يوضح مدى الارتباط الوثيق بين فكرة الثورة وفكرة التغيير، إلى حد التطابق بين الثورة والتغيير، ويطلق الباحثون على الثورة التى تستخدم العنف لاستبدال النظام القائم ومؤسساته اسم "الحرب الداخلية"للإشارة للصعوبات والاضطرابات التى تترتب على الثورة [٩]. ونظرا لأنه لا توجد نظرية عامة وشاملة عن الثورة، وأن التفسيرات الجزئية لا يمكن أن تستخدم بصورة عامة، فالحاجة لا تزال قائمة لبناء نظرية تستجيب لهذا التحدى، لتكشف عن الأنماط والعمليات المعقدة فى قلب ذلك الخضم من الأحداث، فهناك منطقة معتمة أو ثغرة فى قلب الجهود التنظيرية والدراسات عن الثورة، وهى التركيز على الأسباب بشدة، مع بعض الاهتمام بالنتائج، والقفز فوق العمليات التى تمثل قوام المتغيرات الوسيطة بين الأسباب والنتائج. فالكتابات عن الثورة تدرس الحدث أو الانفجار الثورى من حيث الأسباب والنتائج، لكنها لا تدرس مرحلة ما بعد الثورة أو المرحلة الانتقالية من الوضع السابق على الحدث الثورى إلى الوضع الجديد الذى سيتلوه . وقد يرجع ذلك لطبيعة مرحلة ما بعد الثورة، فهى تنقل الصراع من العلن إلى الخفاء. نظرا لوجود هذا الفراغ التنظيرى فيما يتعلق بالعمليات أو المرحلة الانتقالية، عقب الحدث الثورى ذاته، فلابد من اللجوء إلى مستوى آخر، هو مستوى النماذج التاريخية لتجارب التغيير، من خلال دراسة نماذج للثورات واستخلاص الخبرات منها[١٠]. ومن أسباب محدودية الكتابات النظرية التى توصف المرحلة الانتقالية أن مفهوم الثورة من المفاهيم التاريخية التى تتغير جنبا إلى جنب مع حدوث تغييرات جوهرية فى الحياة السياسية نفسها، فلا يوجد مسار محدد لكل ثورة يكون لزاما عليها أن تسلكه وإنما يختلف مسار الثورة من دولة لأخرى وفقا لمتغيرات ومحددات عديدة منها درجة التأييد للثورة، مدى قوة

النظام السابق على الثورة، درجة تقبل المجتمع للتغيير، القيم السياسية التى تعليها الثورة، الالتزام ببرنامج محدد لتحقيق أهداف الثورة وغيرها من المحددات[١١] . فقد صارت ظاهرة الثورة أثناء القرن العشرين موضع اهتمام بالغ من قبل الباحثين فى مجالى التاريخ والعلوم الإنسانية، الذين قاموا بدراسة التجارب الثورية، ابتداء من الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، باعتبارها نموذجاً كلاسيكياً للثورة – بل وعاد البعض إلى دراسة الثورات فى العصور القديمة – انتهاء بالثورات الديمقراطية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، مروراً بالثورة الروسية عام ١٩١٧، والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ [١٢]. فالثورات لا تنتهى بمجرد تغيير رأس النظام وحكومته ومراكز القوى الأساسية المرتبطة به. فعلى سبيل المثال انتهت الثورات الشيوعية والدينية فى التاريخ إلى تشييد نظام يعتمد على احتكار جديد للسلطة فى ظل عزلها للقوى الأخرى فى المجتمع. أما فى الثورات التى شهدها الربع الأخير من القرن العشرين والتى نادت بالديموقراطية، فقد اختلف الأمر لأنها بطبيعتها سعت لبناء إطار تعددى مفاده مرجعية الشعب فى ظل التداول على السلطة وحماية الحريات وتنمية العدالة الاجتماعية. هذا يفسر ما وقع فى أوروبا الشرقية وفى أمريكا اللاتينية وفى جنوب أوروبا وفى دول عدة فى آسيا. حيث تتفق مجموعة أدبيات على أن التغيير الثورى من شأنه أن يقود إلى تغيير كمى وكيفى فى آن واحد، وأنه لا يقتصر فى نطاقه على ماهو سياسى فقط، رغم أنه يبدأ سياسى الطابع، بل يمتد إلى ماهو اقتصادى واجتماعى وثقافى[١٣]. وثمة بدائل محدودة للتغيير الثورى وهى الفوضى، أو الديكتاتورية الجديدة، أو الأوتوقراطية المتحرِّرة، أو الحكم الدينى، أو الديمقراطية [١٤].لكن يجب الأخذ فى الاعتبار أن ما تراه بعض التحليلات والنظريات من أن العلاقة بين المقدمات والنتائج هى علاقة مباشرة، يعد غير صحيح. فالملاحظ أن حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية قد لا يؤدى مباشرة إلى حدوث الثورة، وحدوث الثورة

قد لا يؤدى بالضرورة لتحقيق أهدافها وتحسين الأوضاع السابقة على اندلاعها، فهناك من المتغيرات ما يتوسط العلاقة بينهما، ويبرز تأثير هذه المتغيرات أثناء المرحلة الانتقالية، وما ينطبق على مجتمع لا يشترط أن ينطبق بالضرورة على آخر.

إن طبيعة النظام الجديد لا تحددها القوى الاجتماعية أو السياسية، التى أسقطت النظام القديم، وإنما تتحدد بالمصالح التى ستنشأ على الأرض عقب انهياره، وستجتذب هذه المصالح قوى أخرى لإقامة نظام جديد يدافع عنها، حيث يلجأ أعداء الثورة والمدافعون عن النظام السابق، وتسميهم الأدبيات مدبرى الثورة المضادة، باتباع سياسة "فرق تسد" بهدف تشتيت القوى الثورية وإثارة الاختلافات والتباينات بينها مما يؤدى لانخراطها فى الصراعات والتنافس على السلطة والاهتمام بمصالحها الخاصة وربما لاتذعن للقانون بما يضر بتحقيق أهداف الثورة، وفى هذا الوضع من المحتمل أن يتململ المواطنون ويسود بين بعضهم اعتقاد بأن النظام السابق وإن كان يشوبه فساد أو استبداد كان يحميهم من الفوضى[١٥]. ففى بعض الحالات تُساء إدارة المرحلة الانتقالية مما يؤدى إلى انتكاسة وارتداد إلى النظم الأوتوقراطية كماحدث فى روسيا الاتحادية والفلبين والمكسيك. وتظل الثورة هى الاختيار الذى يراه المواطنون رشيداً فى لحظة معينة ويأملون نجاحها[١٦]. ويتفق ذلك مع رأى برينتون Brinton فى كتابه عن "تشريح الثورات" أنه فى المرحلة الانتقالية، بعد الإطاحة بالحكومة، تسود عادة فترة تفاؤل مثالية، حيث ينخرط الثوار فى ترديد الخطب والشعارات متطلعين إلى الكمال بشكل كبير، ولكن هذه المرحلة لا تستمر فترة طويلة، وتتم مواجهة الوظائف العملية للحكم، وقد تحدث فى بعض الأحيان مواجهة بين المعتدلين، ويقصد بهم الوسطيون المنفتحون على الآراء المختلفة، والمهتمون بالموضوعية إلى حد كبير، والمتطرفين، ويقصد بهم المتحيزون لرأى معين أو أيديولوچية ما ويتعصبون لآرائهم، تنتهى بهزيمة المعتدلين، وصعود المتطرفين،

وتركيز كل السلطات فى أيديهم، وقد يصبح استخدام القوة أمراً لا مفر منه بالنسبة لأحد الفصائل التى تريد البقاء فى السلطة، وفى هذه المرحلة تتلاشى أهداف الثورة حيث يسيطر على الحكم نظام شمولى، ومع ذلك فإن بعض المبادئ الأساسية للثورة الأصلية التى قامت ضد النظام السابق، يتم تضمينها فى الخطاب الرسمى للسلطة فى محاولة لكسب تأييد الشعب، وقد سارت الثورتان الفرنسية والروسية فى هذا المسار، وأيضا الثورة الإيرانية فى أواخر القرن العشرين[١٧]. ويمكن استكشاف ملامح المرحلة الانتقالية أيضا فى الكتابات الشيوعية التى تطرح ثورة العمال على النظام الرأسمالى، وأدبيات ماركس ولينين. ويقول لينين إن انتصار الثورة لايمكن أن يكرس إلا ديكتاتورية؛ لأن إنجاز التحولات التى تحتاج إليها البروليتاريا والفلاحون بصورة فورية سوف يسبب مقاومة من قبل مالكى الأراضى والرأسماليين الكبار، والقيصرية، فسيكون من المستحيل بلا ديكتاتورية تحطيم هذه المقاومة، ولكنها ديكتاتورية تهدف لتحسينات جدية لوضع العمال ورفع مستوى معيشتهم[١٨]. ويوضح ماركس أن السمة الرئيسة للفترة الانتقالية هى إنجاز التحولات الاجتماعية من قبل البروليتاريا الحاكمة من أجل "إطلاق عناصر المجتمع الجديد". وهذه التحولات الاجتماعية تجعل من الممكن تصفية الرأسمالية وتطوير القوى المنتجة فى ظل الرأسمالية بفضل تمركز وسائل الإنتاج فى أيدى البروليتاريا. ويمكن أيضا استنتاج أن الفترة الانتقالية ليست لديها علاقات الإنتاج الخاصة بها، ولا نستطيع أن نطلق عليها الرأسمالية أو الاشتراكية. فهى تمثل حركة من الماضى إلى المستقبل[١٩]. ويفترض فى المرحلة الانتقالية أن يكون لديها تصور لأولويات المرحلة حتى لا يحدث الشلل التام لأجهزة الدولة ويؤدى عدم وضوح الرؤية إلى مزيد من الفوضى والتشكيك فى أهداف الثورة، فالمرحلة الانتقالية لا تعنى أبدا إيقاف كل شئ انتظاراً للقادم، بل الشروع فى اتخاذ إجراءات بناء نظام جديد والتخلص من النظام الفاسد القديم، وجزء كبير من الفوضى والضوضاء وعدم وضوح الرؤية

والمسار فى هذه المرحلة ليس مرجعه فقط مؤامرات أو شكوك متبادلة بين أطراف العملية السياسية، ولكن مرجعه عدم التحديد الدقيق لمهام المرحلة الانتقالية اللازم القيام بها من جانب القوى الرسمية والمدنية والشعبية على سواء. علاوة على ذلك، يعوق المرحلة الانتقالية إعلاء المصالح الخاصة على المصلحة العامة[٢٠]. إن القضايا المصيرية كالثورة والحكم لا تحتمل الارتجال. والثورة لا تنجح بمجرد الإقدام والتضحية والعمل الميدانى والإعلامى، فهى بحاجة إلى عمل سياسى فعال وخطة محكمة لكل المراحل والمسارات والسيناريوهات المتوقعة، مع إبقاء الخيارات مفتوحة وترك مساحات للمناورة حتى لا تختنق الثورة.

## ثانياً: إشكاليات المرحلة الانتقالية لدول الربيع العربى

تشترك دول الربيع العربى فى مواجهة عدة إشكاليات فى المرحلة الانتقالية، ومن أبرزها: وجود ثورة مضادة، الفاعلون المنوط بهم إدارة المرحلة الانتقالية، الاستقطاب بين الفاعلين فى المرحلة الانتقالية، دور المؤسسة العسكرية، الانفلات الأمنى، المشكلة الاقتصادية، معضلة المؤسسات، وضع الدستور، عدم وجود برنامج تفصيلى محدد يترجم شعارات الثورة، مواقف القوى الإقليمية والدولية من الربيع العربى. وترى الدراسة أن هذه الإشكاليات ليس مردها إلى الثورة فقط بقدر انتمائها بالأساس لنظم هشة وسلطوية أسقطتها الثورات، فقدت القدرة على القيام بالوظائف المنوط للدولة أداؤها على نحو كاف، فالأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاندلاع الثورات تبقى جزءاً أصيلاً من إشكاليات المرحلة الانتقالية. ويمكن تناول هذه الإشكاليات كما يلى:

### ١- وجود ثورة مضادة Counter revolution لثورات الشعوب ضد الاستبداد

يشير مفهوم الثورة المضادة إلى مختلف الجهود والعمليات التى تبذلها جماعات ما للإطاحة بالثوار والقوى الثورية، أو بالنظام الذى تمخض عن الثورة، أو التخفيف من مستوى التغيير، ويمكن أن يشير هذا المفهوم أيضاً إلى الجهود

والعمليات والممارسات التى يقوم بها نظام سياسى ما لمنع التحديات الثورية من الظهور. وقد تحدث الثورة المضادة من خلال المجتمع القومى، أو من خلال قوى أو دول خارجية. ويوضح تراث دراسة الثورات أن كلاً من الثورة والثورة المضادة فى النهاية هما جزء من ظاهرة واحدة، هى ظاهرة الصراع بين الجماعات والمؤسسات المتنافسة داخل بنية اجتماعية ما، والتى قد تخلق نوعاً من الصراع المفتوح على حيازة القوة أو السلطة داخل هذه الدولة، بهذه المعانى يمكن فهم طبيعة الثورة المضادة ودوافعها وإمكانية ارتباطها بعلاقات ما بمكونات أخرى من النظام الدولى، فالثورة المضادة ليست رد فعل للثورة فحسب، إنها بالأساس جزء من عملية اجتماعية سياسية أكبر[٢١]. ويساعد على تقوية الثورة المضادة أن رأس النظام قبل سقوطه يوجد الظروف التى تنتشر فيها الفوضى. وهى المناخ الأنسب لنشاط الثورة المضادة مثلما حدث فى ليبيا واستعانة القذافى بالمرتزقة من دول إفريقية .

**٢- الفاعلون المنوط بهم إدارة المرحلة الانتقالية**

يظل المحتجون جزءاً من العملية السياسية فى المرحلة الانتقالية إلا أن الدراسة تعنى بالفاعلين المنوط بهم إدارة المرحلة الانتقالية على المستوى الرسمى، وتشير دراسة أربعة نماذج للثورات هى الثورة الفرنسية ١٧٨٩والأمريكية عام ١٧٧٦والروسية ١٩١٧والإنجليزية عام ١٦٤٠ إلى أن الذين تسلموا إدارة شئون الحكومة بعد الثورة هم الفئة الأغنى والأكثر شهرة والأعلى مكانة فى المعارضة القديمة للحكومة. وقد واجهتهم المهمة الصعبة مثل وضع دستور وإصلاح الأنظمة القائمة وتسيير شئون الدولة، وسرعان ما واجههم أعداء مسلحون ووجدوا أنفسهم فى حرب خارجية أو أهلية أو كلتيهما معا. ووجدوا ضدهم جماعة من الثوريين ومن المتعصبين لرأيهم الذين اتهموهم بمحاولة وقف زحف الثورة، وحدث صراع بينهما[٢٢]. وتنوه بعض الأدبيات بأن وصول الثوار للحكم فى المرحلة الانتقالية، لا يؤدى بالضرورة لتحقيق أهداف الثورة. لقد سيطر فى إيران التيار

الذى يقوده آية الله الخمينى على الانتفاضة المعلنة ضد النظام، والتى شارك فيها قوميون علمانيون، وديمقراطيون، ويساريون. لقد سيطر الإسلاميون على الشعارات وعلى تنظيم الاحتجاجات، مما سبب ضغطاً على العديد من السيدات لارتداء الحجاب (الشادور)، من باب التضامن مع المسلمين التقليديين فى إيران ثم فرضه الإسلاميون عليهن بعد سيطرتهم على مقاليد الحكم، وذلك مثال لاستبداد النظام الذى نشأ بعد الثورة . فبعد مغادرة الشاه البلاد عاد الخمينى ليتسلم السلطة، رغم إعلانه من قبل زهده فى السلطة، وقام برعاية استفتاء عام أعلن بموجبه إيران جمهورية إسلامية، وبالأغلبية المطلقة. وسرعان ما بدأ الخمينى يحوز على السيطرة المطلقة، ويغلق الجامعات عام ١٩٨٠ باعتبارها معقلاً لليسار، ويبدأ عهداً من الاستبداد[٢٣] . وأدى غياب قيادة واضحة أو زعامة لثورات الربيع العربى إلى عدم تسلم الثوار السلطة فى المرحلة الانتقالية فى عدة دول مثل مصر، واليمن، وليبيا التى تشكل مجلسها الانتقالى فى أغلبه من المنشقين عن نظام القذافى، وتعانى انتشار الميليشيات المسلحة وعدم القدرة على ضبط السلاح، لأن غالب أعضاء المجلس ليس لهم جذور تنظيمية أو شعبية فى صفوف الثوار من الأساس. وجاءت ثورة ٢٥ يناير فى مصر لتنشئ دوراً سياسياً جديداً للجيش ممثلا فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لقيامه بإدارة المرحلة الانتقالية، مع ملاحظة أن الثورة لم يكن فى مخططها أن تؤسس لهذا الدور ولكن الدور هو الذى فرض نفسه، وذلك وسط ترحيب شعبى فى البداية بهذا الدور، بالنظر إلى أن الجيش أضحى مؤسسة الدولة المصرية الوحيدة التى كانت تعمل بكفاءة بعد الثورة وتحتكر القوة المادية المشروعة، وفى ذات الوقت تحوز ثقة غالبية المجتمع المصرى. ثم بدأت القوى الثورية مثل ائتلاف شباب الثورة، وحركة ٦ إبريل، والجبهة الحرة للتغيير السلمى توجه عدة انتقادات لطريقة إدارة المرحلة الانتقالية والبطء فى تحقيق مطالب الثورة واتخاذ قرارات تؤدى للتغيير[٢٤]. تخلص المقارنة بين الفاعلين المنوط بهم إدارة المرحلة الانتقالية

فى أربع دول من ثورات الربيع العربى هى تونس ومصر واليمن وليبيا إلى أن ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ فى تونس أدت لحدوث نوع من إعادة توزيع وانتشار القوة بين عدد من الفاعلين السياسيين المعارضين الذين حلوا محل النظام السابق، ولم يحدث ذلك فى مصر أو ليبيا أو اليمن. فالانتخابات التى جرت فى أكتوبر ٢٠١١ أدت لنوع من التحالف بين عدد من القوى السياسية التى لم يكن لها أى تمثيل سياسى قبل الثورة، وهى (حزب النهضة) ذو المرجعية الإسلامية، وحزب (المؤتمر من أجل الجمهورية) ذو الخلفية اليسارية العلمانية، وحزب (التكتل من أجل العمل والحريات) ذو النزعة العلمانية الحداثية، وتشكل جميع هذه الأحزاب النخبة الحاكمة[٢٥]. ولكن بالرغم من انفراد تونس بوصول معارضى نظام بن على للحكم وحدوث توافق بينهم قبل وأثناء انتخابات المجلس التأسيسى إلا أن الائتلاف الحاكم بدأ يعانى اختلافات تنذر بحدوث انشقاقات بين صفوفه؛ فحزب التكتل من أجل العمل والحريات أحد أضلاع المثلث الحاكم بات يعانى انشقاقات تمثلت فى انسحاب العديد من أعضائه على خلفية مجموعة من الأسباب؛ تنحصر معظمها فى اتهام رئيس الحزب والذى يرأس المجلس التأسيسى بفشله فى إدارة التنظيم لانخراطه فى الائتلاف الحاكم وعدم وضوح رؤى إدارته للمرحلة الانتقالية باعتباره أحد أركان الحكم. بالإضافة إلى انعدام الأسلوب الديمقراطى فى التعامل بين القيادة الحزبية وبين عناصر الحزب الأخرى. ولم تكن الانشقاقات قاصرة على ذلك الحزب فقط وإنما امتدت أيضاً لشريك آخر فى الائتلاف الحاكم حيث عانى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية من الأزمة ذاتها لأن بعض عناصر الحزب ترى أن حركة النهضة تسيطر سيطرة تامة على شركائها فى الائتلاف وتوظفهم لخدمة رؤيتها لطبيعة الحكم المأمول فى تونس خلال المرحلة القادمة، وهو ما رفضه العديد من الكوادر الحزبية الأمر الذى ينذر بمزيد من الانشقاقات الحزبية فى جدار الائتلاف الحاكم[٢٦].

### ٣-الاستقطاب بين الفاعلين فى المرحلة الانتقالية

تتنوع العوامل التى يمكن أن يحدث الاستقطاب على أساسها، ومنها الدين، الإثنية، القبلية، الأيديولوچية. فأخطر ما يهدد المرحلة الانتقالية هو الاستقطاب على أساس الدين، وإمكانية استخدام الدين لتفجير المنطقة وتفتيتها من خلال إدخالها فى حروب طائفية ودينية إثنية. ففى تونس ساد قلق إثر فوز حركة النهضة بالأغلبية فى انتخابات المجلس الوطنى التأسيسى داخل القاعدة اليسارية الواسعة بكل مذاهبها، وساد تخوف من مغبة احتكارها للسلطة، والأمر بدا جلياً من خلال التناحر والنقاشات الحادة وانقسام المجلس التأسيسى إلى كتل مؤتلفة وكتل معارضة. وفى مصر أيضاً شهدت المرحلة الانتقالية استقطاباً بين التيار الدينى والتيار المدنى، بدأ مع إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى ١٩ مارس ٢٠١١، حيث أيد التيار الدينى هذه التعديلات، بينما رفضها التيار المدنى وطالب بوضع دستور جديد.

وقد أطل عامل القبلية برأسه على ثورات الربيع العربى سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة، فمن بين عناوين مظاهرات أيام الجمعة فى سائر أنحاء المنطقة برز عنوان "جمعة العشائر" فى سوريا، وعقدت مظاهرات ومؤتمرات مثل "مؤتمرات القبائل" فى ليبيا، وطالب" التجمع السياسى لأبناء قبيلة بنى حسن" فى الأردن بتشكيل حكومة إنقاذ وطنى، كما تفجرت فى أقطار أخرى، مثل تونس واليمن، صراعات قبلية "عروشية" و"جهوية"[٢٧]. ويتم أثناء الثورة التحالف بين جماعات سياسية مختلفة المشارب ومتفقة من حيث المبدأ على هدف الإطاحة بالنظام القديم، لكن فى المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام تبدأ الخلافات حول حدود التغيير ومداه وشكله، ومن ثم فإن تطورات الوضع الداخلى وتوازنات القوى المحلية والإقليمية والدولية تؤدى إلى حسم الموقف لصالح قوة معينة أو عدد محدود من القوى السياسية الأكثر تشابها من حيث الأهداف والأيديولوچيات والسياسات. وقد يصاحب ذلك وجود أزمة هوية؛ لأن كل قوة تحاول ربط المجتمع

بالأيديولوچية التى تتبناها على اعتبار أنها الهوية الحقيقية للمجتمع[٢٨]. ولهذا يعد ضرورياً فى المرحلة الانتقالية أن تبحث الثورة عما يجمع المواطنين فى الدولة وليس ما يفرقهم، حتى تتجنب أزمة الهوية وصراع الأيديولوچيات، وإن فشلت فى ذلك من ناحية بنيتها التنظيمية وشعاراتها فإنها تقود إلى الحرب الأهلية بدلاً من التحول الديمقراطى. وترجع الأزمة إلى أن الأحزاب أثناء الثورات وكذلك التيارات الأيديولوچية تؤكد على حد أدنى يجمع فئات واسعة من الشعب، وقوى سياسية واجتماعية مختلفة، وتحاول أن تخفى أو تؤجل برامجها الخاصة بها، إلى ما بعد تمكنها من الوصول إلى السلطة بواسطة الثورة[٢٩]، وينعكس الاستقطاب بين الفاعلين على الخريطة الحزبية، فأحد الملامح الرئيسة للأحزاب المصرية أنه ليس لها خريطة مستقرة، وإنما على الدوام تجد إضافات لتلك الخريطة بقيام أحزاب جديدة تشمل فى الأغلب أعضاء وقيادات انشقوا على أحزابهم الأصلية.

**٤-دور المؤسسة العسكرية**

يعد دور المؤسسة العسكرية عاملاً حاسماً فى نجاح أو إخفاق أى ثورة ؛ فالثورة الفرنسية نجحت حينما رفض الجنود الدفاع عن الملك، كما أن الجيش هو الذى قام بالثورات فى البرتغال وتركيا، فلا تتم الثورة بغير معاضدة الجيش أو بمحايدته على الأقل[٣٠]. وفى ثورتى تونس ومصر عام ٢٠١١ تصرف الجيش باعتباره ممثلاً للدولة وليس للنظام أو لسلطة الفرد أو للأسرة الحاكمة، وهذه تعدّ خصوصية تونسية بامتياز وفى مصر أيضاً، حيث هناك فصل بين الدولة والنظام ؛ مما سرّع فى إنجاز الإطاحة برأسى النظام فى البلدين، فقد رفض الجيش الوطنى التونسى أوامر الرئيس (بن على) بالمشاركة فى مواجهة الاحتجاجات إلى جانب قوات الأمن[٣١]. وهو مالم يحدث فى اليمن أو سوريا فقد بلغ عدد القتلى فى سوريا وفق تقدير الأمم المتحدة من فبراير ٢٠١١ حتى مايو ٢٠١٢ على مدى ١٥ شهراً ما يقارب عشرة آلاف قتيل أى بمعدل ٢٢ شخصا يومياً، وقد حدثت عدة انشقاقات فى الجيش السورى، وانضم العسكريون

المنشـقـون لجـمـوع المتظاهرين[٣٢]. واتسم دور الجـيش فى تونس فى المرحلة الانتقالية بالإيجابية، فهو لم يطمح إلى استلام السلطة السياسية. وساعد الجيش فى الحفاظ على مؤسسات الدولة حين سقط النظام. ووفر الحماية للانتخابات، كما قام بدور لوچستى فيها عبر توفير كل المعدات والمستلزمات من نقل برى وبحرى وجوى، ساعد على ذلك أن الجيش التونسى ليس له طابع سياسى أو أيديولوچى.

**٥-الانفلات الأمنى**

يسود المرحلة الانتقالية فى دول الربيع العربى انفلات أمنى واسع المدى، ويؤثر هذا الانفلات سلبيا على الجوانب المختلفة اقتصادياً وسياسياً، بالإضافة إلى الجانب الاجتماعى وشعور المواطنين بعدم الأمان لانتشار أعمال البلطجة والعنف. فمن الناحية الاقتصادية فقد الكثير من العمال وظائفهم ولو بشكل مؤقت، وخاصة بالنسبة للعمالة المؤقتة وبعض عمال القطاع الخاص نتيجة لتوقف العديد من المشروعات وخاصة فى قطاع البناء والتشييد بجانب توقف بعض مصانع القطاع الخاص عن العمل بسبب الانفلات الأمنى الذى شهدته مناطق كثيرة فى دول الربيع العربى فى أعقاب اندلاع الثورات، كما تراجع قطاع السياحة فى مصر، وتونس، وسوريا، وهى الدول التى تعتمد فى مواردها على العائد السياحى بدرجة كبيرة، وكذلك تأخر الإنتاج فى معظم المصانع فى اليمن وهروب الاستثمارات، كما تراجع الاقتصاد الليبى على النحو الذى يؤثر ليس فقط على الدول المعنية فحسب ولكن على كل الاقتصاد العربى. فخروج مئات الآلاف من العمال العرب والأجانب من ليبيا على ضوء الأحداث التى جرت ترك أثراً بالغاً على الاقتصاد الليبى، وعلى اقتصادات الدول التى لديها عمالة فى ليبيا تحقق لها عوائد كبيرة من خلال تحويل مدخراتها[٣٣].

ويلاحظ التأثير السلبى لهذه الإشكالية على المستوى السياسى، حيث يتخذها أنصار النظم التى قامت الثورات ضدها ذريعة لإعادة النظم

الاستبدادية، كما حدث فى اليمن، مع تطبيق المبادرة الخليجية التى كان مفادها إعفاء الرئيس على عبدالله صالح من أى محاسبة مقابل التنحى عن الحكم وتولى نائبه منصب الرئاسة، وبموجب هذه المبادرة كانت الأولوية لتشكيل الحكومة والاستفتاء على الرئيس دون البحث فى عوامل الأزمة الملتهبة التى يعبر عنها الحراك الجنوبى، الحركة الحوثية، الثورة فى تعز، كبرى المحافظات ومركز الصناعة اليمنية، وأخيراً شباب الثورة فى كل مكان الطامحين إلى بناء يمن جديد فى نظام سياسى واجتماعى حديث وديمقراطى. تم ذلك باسم أولوية الهم الأمنى بعد أن استفاد تنظيم القاعدة من الفراغ الحاصل لبناء قواعد له فى المحافظات الجنوبية والتصعيد الدموى لعملياته الإرهابية.

**٦-المشكلة الاقتصادية**

تتداخل عدة إشكاليات فى الجانب الاقتصادى، منها أن الأزمة الاقتصادية والبطالة والفقر وتدنى مستوى المعيشة هى غالباً أسباب مشتركة إلى حد كبير بين عدة نماذج كأسباب لاندلاع الثورات وتمتد آثارها إلى الفترة الانتقالية[٣٤]، وإن كانت ليست التفسير الوحيد للثورة بدليل عدم اندلاع ثورات فى دول أحوالها الاقتصادية أكثر سوءاً من مصر وتونس مثل زيمبابوى وأوغندا[٣٥]، وفى ذات الوقت، هناك إشكالية تتعلق بأن الفقراء يرفضون الديمقراطية إذا ما أخفقت فى توفير متطلبات المعيشة الأساسية، وكرست ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ولا تستطيع تأمين عيش كريم لفئات واسعة من الشعب، فالمواطن همه الأول توفير احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية. ومن جانب آخر، يفترض أن يصاحب التحول الديمقراطى فى الفترات الانتقالية تبعات اقتصادية وإعادة توزيع للثروات مما يزيد من تشدد أنصار النظام القديم حتى لا تضار مصالحهم الاقتصادية. ويلاحظ أنه بالرغم من أهمية الجانب الاقتصادى إلا أن المستبدين من أنصار النظم التى أسقطها الربيع العربى وجانباً من المعتدلين غير المنتمين لأيديولوچية معينة

قلقون بشكل أكبر من المنظور الأيديولوچى لحركات الإسلام السياسى، وليس فقط قلقون على مصالحهم الاقتصادية [٣٦] .

وفى الحالة اليمنية كمثال، مازال يعانى الاقتصاد اليمنى فى الفترة الانتقالية آثار تطبيق برامج إعادة الهَيْكلة والتّثبيت النقدى فى المستويات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة؛ واستمرار ظواهر هروب المشاريع الاستثماريّة من الاستثمار فى البيئة اليمنيّة بسبب الفساد، وتشكّل طبقة بيروقراطيّة عائليّة وشبه عائليّة ترفع كلفة الإنتاج بفرض نوعٍ من الرشاوى عليه، وهشاشة البنى المؤسّسية للسّوق، ومحاولة القوى البيروقراطيّة المسيطرة فرض شراكةٍ على المشاريع الخاصّة [٣٧]. ومن المفارقات أن دولة مثل ليبيا كانت لديها عائدات نفطية وفيرة قبل سقوط نظام القذافى إلا أنها فى المرحلة الانتقالية –على خلاف تونس أو مصر– ليس مطلوبا منها إصلاح الهياكل السياسيّة والاقتصادية ومؤسسات الدولة أو تعزيزها وحسب، بل يتعين إعادة بنائها. وعلى الحكومة الانتقالية، أن تتحمّل أعباء التكلفة البشريّة والاقتصاديّة المترتّبة على حربٍ دامت أكثر من ستّة أشهر. كما تحتاج ليبيا إلى تجاوز النموذج الاقتصادى الذى ساد خلال حكم القذافى، والذى اقترن بالاعتماد المفرط على عائدات النفط، وترسيخ شبكة الوصاية، وتوزيع الريع على المقرّبين من النظام. وتقتضى هذه الخطوة صياغة "عقد اجتماعى جديد" يتوافق عليه مختلف الأطراف، ينتقل بالبلد إلى اقتصاد منتج.

**٧- معضلة المؤسسات فى المرحلة الانتقالية**

يتبين من شعارات الثورات العربية، واندلاعها ضد نظم استبدادية بالأساس، أنها تسعى للديمقراطية، باعتبارها أفضل نظم الحكم التى عرفتها البشرية، وذلك وفق مطالب وشعارات الثورات، وإجراء انتخابات تشريعية فى مصر وليبيا، وأخرى لاختيار أعضاء المجلس الوطنى التأسيسى فى تونس، مع الأخذ فى الاعتبار أن الانتخابات التى تتسم بقدر من النزاهة ليست وحدها مؤشراً للتحول

الديمقراطى، وأنه توجد بعض القوى السياسية ليس لديها قبول لمفهوم الديمقراطية بل شاركت فى الانتخابات لضمان نصيب من السلطة. ولكن يتطلب نجاح الثورات فى الانتقال نحو مجتمع ديموقراطى والتخلص من إرث الاستبداد سرعة فى بناء المؤسسات الديموقراطية، وهذا بطبيعة الحال أصعب من صناعة الثورة نفسها. ويرتبط بالمرحلة الانتقالية مجموعة من المؤسسات التى يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع، أولها مؤسسات موروثة من النظام القديم، مثل المؤسسات المرتبطة بالإدارة اليومية لشئون الدولة كالمؤسسة التعليمية، وثانيها مؤسسات مستحدثة بالكامل وهى التى يوجدها النظام الجديد بغرض تثبيت دعائم حكمه ونشر فلسفته، وذلك بغرض ضمان ولاء أعضائها فى مقابل شبكة النخب القديمة والتى لا يستطيع الاستغناء عنها لأغراض تيسير السياسة اليومية واحتياجات المواطنين، وغالبا يواجه بناء مؤسسات جديدة درجة من الارتباك والعشوائية، فقد لا تكون هناك حاجة وظيفية لها ولكن يتم بناؤها بقصد ضمان نصيب من السلطة للنخبة السياسية الجديدة[٣٨]. وثالثها مؤسسات معدلة وهى مؤسسات من النظام القديم ولكن طالها بعض التعديل سواء من حيث وظائفها أو عضويتها أو انتشارها مثل الشرطة والقضاء والبرلمان. وتواجه كل من المؤسسات المعدلة والمؤسسات القديمة مجموعة من التحديات منها: القيم الجديدة التى يتبناها النظام الجديد، التى قد تتناقض مع القيم وأساليب العمل داخل تلك المؤسسات[٣٩]، وسياسة التطهير واتهامات الفساد والملاحقة القضائية للمتهمين أو ما يسمى بسياسة إعادة الهيكلة، وقد ينتج عن تلك السياسة هروب جماعى للكفاءات ورجال الأعمال خوفا من حالات التطهير[٤٠]، علاوة على محاولة النظام الجديد تجنيد نخب موالية له قد تفتقر الخبرة والكفاءة اللازمة، كما أن المؤسسات بطبيعتها مقاومة للتغيير، وتفضل التمهل والتدرج فى تنفيذ التغييرات المطلوبة[٤١].

وتزداد أزمة المؤسسات تعقيدا فى المجتمعات المنقسمة وغير المتجانسة ومع ظهور النزعات الانفصالية، مثل اليمن حيث يعانى الجنوب إهمال التنمية والإقصاء، مما أدى إلى مناداة بعض اليمنيين فى الجنوب بالانفصال، أو الاعتراف بالجنوب ككيان مستقل، استناداً إلى ما تحتويه أراضى الجنوب من النفط. وكذلك يطالب إقليم برقة فى ليبيا الغنى بالنفط بالنظام الفيدرالى، ومن ثم يرفض قرارات المجلس الانتقالى. ويراها متعارضة مع صفة السلطة القائمة كسلطة انتقالية. ويمكن فهم ذلك على ضوء التهميش الذى شعر به الإقليم بعد الثورة واختيار كل الوزراء، وتعيين ٨٠٪ من السفراء من المنطقة الغربية [٤٢]. هذه النزعات الانفصالية تؤثر سلباً على قدرات المؤسسات الوطنية فى أدائها لدورها. وترى الدراسة أن هذه المعوقات قد تؤدى إلى إسقاط الدولة وليس إسقاط النظام كما تنادى به الثورات العربية؛ لأن النظم المستبدة دمجت الدولة فى بنية النظام، وساد التوحد بين الدولة والنظام، فأصبح عدد كبير من المؤسسات يرتبط بالنظم التى قامت الثورات لإسقاطها وتكونت شبكة مصالح قوية تربط المؤسسات بالنخب الحاكمة التى ثارت الشعوب ضدها.

**٨- وضع الدستور الجديد**

من البديهى أن تكون نقطة البداية بعد إسقاط النظام هى صنع دستور جديد. وهنا يثور التساؤل من يصنع الدستور؟ وما الأسانيد التى تعتمد عليها الجمعيات التأسيسية لكى تكون أعمالها ذات صفة مشروعة ؟ ومن يمنح الشرعية للجمعية التأسيسية ؟، هناك مبادئ مشتركة تشكل إجماعاً على القيم التى يجب أن يقوم عليها الدستور، ويعبر عنها القانون. ويجب أن تكون الدساتير تعاقدية بين الشعب والحاكم، وليست منحة حتى تترسخ شرعية الحكم، فالدستور هو القانون الأساسى فى الدولة، وهو مجموعة القواعد التى تبين نظام الحكم فى الدولة والعلاقة بين السلطات وصلاحيات كل منها، وتقرر للمواطنين حقوقهم وحرياتهم وفى المقابل واجباتهم[٤٣]. انتهجت دول الربيع العربى مسارين، أولهماالبدء بوضع

الدستور قبل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية مثل تونس وليبيا، وثانيهما تأجيل وضع الدستور لما بعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية كما هى الحال فى مصر. هذا المسار أثبت تعثره، نظراً لأن الأصل فى بناء النظم هو وضع الدستور الذى ينظم العلاقة بين السلطات ويحدد شكل الدولة قبل إجراء الانتخابات التى ينتج عنها أحزاب سياسية تحظى بمقاعد فى السلطة؛ فيصبح هدفها الحفاظ على مكتسباتها، وتضمين الدستور ما يكرس هيمنتها على السلطة مما يؤثر سلبياً على صياغة الدستور، بينما وضع الدستور أولا ينطلق من فكرة مؤداها شراكة ومساواة الجميع فى حقوقهم بالوطن.

**٩ - غياب برنامج تفصيلى محدد يترجم شعارات الثورة**

تنبع إشكالية البرنامج من تناقض مفاده أنه إذا طرح حزب ما أو ائتلاف أو حركة أثناء اندلاع الثورة برنامجاً شاملاً وتفصيلياً، فإن هذا البرنامج يعبر عن رؤية ومعتقدات من طرحه، وقد يفشل البرنامج فى جذب تأييد القوى السياسية الأخرى فى المجتمع التى لا تتفق مع المبادئ والمعتقدات المطروحة، وإذا ما نجحت الثورة يجب على الحزب أو الائتلاف أو الحركة الالتزام بهذا البرنامج، بينما إذا لم يعلن عن برنامج محدد أثناء الثورة لضمان تأييد أكبر عدد ممكن من الجماهير والقوى السياسية وتجنب طرح أفكار تثير الخلاف، فغالبا ما تظهر الانقسامات والانشقاقات والصراعات بعد إسقاط النظام، لأنه لم يتم الاتفاق من البداية على برنامج يتم تطبيقه بعد سقوط النظام، مما يدفع الخلافات الأيديولوچية والفكرية إلى السطح بعد أن أخفتها الثورة. إذن لابد من برنامج واضح ومحدد وثابت لا يتغير بتغير المصالح الحزبية الضيقة بمعنى أنه برنامج أقرب للمشروع الوطنى، ويحظى باتفاق أكبر عدد كبير بين المواطنين والقوى السياسية.

**١٠- مواقف القوى الإقليمية والدولية من الربيع العربى**

ترجع أهمية تقدير مواقف القوى الإقليمية والدولية من الربيع العربى فى فهم إشكاليات المرحلة الانتقالية إلى أن المواقف السلبية لتلك القوى وتعارض

مصالحها مع الحركات الثورية يجعلها تتدخل سلبياً فى الفترات الانتقالية ولو بشكل غير رسمى للدفع لإعادة إنتاج النظم القديمة. ويتضح ذلك خصوصاً فى الأقاليم ذات الأهمية الجغرافية المتزايدة مثل الشرق الأوسط. وتشير الخبرة التاريخية إلى أن اعتبارات توازن القوى وتأكيد النفوذ بين القوى الكبرى عامل حاسم لقبول تلك القوى لنجاح أى سلسلة من الثورات يمكن أن تحدث تغييراً جوهرياً فى مناطق ترتبط مصالحها بها[٤٤] . وتطبيقاً لما سبق، يلاحظ اختلاف المواقف الدولية والإقليمية فى حالتى سوريا واليمن عنها فى تونس ومصر وليبيا[٤٥]. فبالرغم مما صاحب الحالة اليمنية من حراك ومبادرات دولية وإقليمية اختزلت فى المبادرة الخليجية، إلا أن الموقف الدولى والإقليمى كان متردداً وغير حازم فى دعم الحركة الجماهيرية . وكان يميل لتأييد نظام الرئيس على صالح. فلم تصدر أى مواقف قوية مؤيدة للثورة كتلك التى صدرت تجاه أى من الرؤساء السابقين: زين العابدين بن على، وحسنى مبارك، ومعمر القذافى.

فقد فضلت المواقف الدولية التعامل مع اليمن بوصفها أزمة وليست ثورة، وأيدت إجراء إصلاحات فى إطار النظام السياسى القائم وشراكة النخبة القديمة الحاكمة فى السلطة فى المرحلة الانتقالية، وتأمين الرئيس عبدالله صالح هو وأسرته من الملاحقات القضائية. يمكن تفسير هذا الموقف على ضوء الموقع الجغرافى لليمن وأهميتها لطرق الملاحة العالمية، وتمرد الحوثيين ذوى الخلفيات الشيعية مما يثير قلق المملكة العربية السعودية، ووجود تنظيم القاعدة، وتبنى الولايات المتحدة لاستراتيجية مكافحة الإرهاب، وأن نجاح الثورة قد يضر بالبنى الهيكلية لمؤسسات مكافحة الإرهاب ذات الصلة اللصيقة بشخصيات النخبة الحاكمة [٤٦] . ولم يقتصر تباين مواقف القوى الإقليمية والدولية من حالة إلى أخرى، بل امتد التباين تجاه الحالة الواحدة من وقت لآخر. فبينما مارست الأطراف الخارجية درجة محدودة من التدخل والتأثير فى حالتى مصر وتونس، فقد مارست دوراً تدخلياً عميقاً فى الحالة الليبية من خلال قوات حلف الناتو[٤٧].

أما فى الحالة السورية فيحول الانقسام فى الموقف الدولى بين طرفين دون التدخل بشكل مباشر، وهما: طرف يؤيد إسقاط نظام بشار الأسد ويضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وقطر، وأيضا الأردن والسعودية بعد تغير رأيهما بسبب استمرار الأزمة وتزايد الضغوط، وطرف يؤيد بقاءه ويضم روسيا والصين وإيران بالإضافة لحزب الله ولبنان، فقد مارست كل من روسيا والصين حق الفيتو داخل مجلس الأمن لمنع تدويل الأزمة السورية[٤٨].

## ثالثا: مقترحات منع تحول الربيع العربى لشتاء مظلم

ترى الدراسة أن هناك شروطاً ومقومات إذا ما تحققت تزيد احتمالات نجاح الثورة فلا توجد مسلمات نظرية مؤداها أن الثورة حتماً تؤدى للتغيير للأفضل، ومن المقترحات المطروحة لإنجاح الفترة الانتقالية لثورات الربيع العربى، تطبيق العدالة الانتقالية، وتفعيل المواطنة، وترشيد استخدام المواطنين لحق التظاهر السلمى، وذلك كما يلى:

### ١- تطبيق العدالة الانتقالية

تقصى الثورات عادة كل ما يمت بصلة للنظام السابق، لكن فى الثورات الديموقراطية يجب البحث عن ذلك التوازن الذى يمنع بحزم قوى النظام السابق من التسلل إلى الانتخابات وإفسادها من جهة وبين الحاجة للتسامح والمصالحة والبدء من جديد من جهة أخرى . هذه معادلة صعبة لن يكون التعامل معها يسيراً. كى تنجح الثورة يجب أن تكون هناك محاكمة لكل الذين قتلوا متظاهرين، ويجب حتماً محاكمة رموز النظام السابق مع الإصرار على إصلاح الأجهزة الأمنية القمعية، لكن فى الوقت ذاته يجب عدم ملاحقة أو عزل كل من قمع الناس وزوّر الانتخابات. إن نموذج الملاحقة والعزل الذى مورس فى العراق بعد ٢٠٠٣ بحق حزب البعث، وكذلك الذى مورس فى إيران بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩ تحوّل إلى كارثة على العراق وإيران لأنه استهدف كل بعثى بغض

النظر عن ممارساته وأعماله ومدى ضررها على المجتمع الأوسع. إن القوى التى تشعر بالعزلة الشديدة لديها كل المصلحة للتكتل وافتعال مشكلات والتحالف مع قوى أخرى محلية وخارجية من أجل إفشال التغيير، وهذا هو مكمن الخطر. فى هذا الإطار، يمكن تطبيق برنامج العدالة الانتقالية، التى تتميز باهتمامها أساساً بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلى مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسى تسلطى إلى حالة الحكم الديمقراطى، أو التحرر من احتلال أجنبى باستعادة أو تأسيس حكم محلى. بعبارة أخرى، يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين، هما العدالة والانتقال، بحيث يعنى تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التى تمر بها دولة من الدول، مثل جنوب إفريقيا، والأرچنتين، وعدد من دول أمريكا اللاتينية، والمغرب[٤٩].

العدالة الانتقالية هى مفهوم يشمل كامل نطاق العمليات التى يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضى الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدل وتحقيق المصالحة، وقد تشمل الآليات القضائية وغير القضائية وربما مستويات متفاوتة من المشاركة الدولية، ومحاكمات الأفراد، والتعويض وتقصى الحقائق والإصلاح الدستورى وفحص السجل الشخصى للكشف عن التجاوزات[٥٠]. وتنقسم آليات تحقيق العدالة الانتقالية إلى قسمين: آليات محلية وآليات دولية. وتشمل الآليات المحلية: المحاكمات والتحقيقات القضائية فى الجرائم، لجان الحقيقة أو لجان تقصى الحقائق، وهذه اللجان هى هيئات غير قضائية فى الغالب حتى وإن تضمن تشكيلها رجال قضاء، وحتى لو اقتصر تشكيلها على العناصر القضائية فإنها لا تلتزم فى أعمالها بالآليات القضائية كسبيل وحيد لإنجاز هذه الأعمال. كما تشمل هذه الآليات تعويض الضحايا وجبر الأضرار التى لحقت بهم أو بأسرهم، ويشمل ذلك التعويض المادى والمعنوى المباشر عن الأضرار المادية أو تلك المقابلة للإهانة والحط من الكرامة، أو ضياع الفرص ورد الاعتبار لمساندة الضحايا معنويا. ومن الآليات اللازمة أيضا

الإصلاح المؤسسى، والذى يستهدف إصلاح المؤسسات التى لعبت دوراً فى هذه الانتهاكات مثل مؤسسات القطاع الأمنى. كذلك إقامة النُصُب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية كآلية لإحياء ذكرى الضحايا والتأكيد المستمر على عدم الوقوع فى الأخطاء نفسها مرة أخرى لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلا.

أما الآليات الدولية لتحقيق العدالة الانتقالية فهى ذات الآليات المحلية غير أنها تتم بمشاركة دولية، فالمحاكمات يمكن أن تكون محلية داخل الوطن أو دولية، فهناك محاكم مختلطة تعمل تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، وقد تكون المشاركة الدولية من خلال توفير الخبراء للاستعانة بهم فى تطبيق بعض الآليات مثل الإصلاح المؤسسى أو توفير المساعدات المالية لآلية جبر الضرر فى شقها المادى . وفى هذا السياق، يجب التأكيد على أن آليات ومناهج العدالة الانتقالية لا تعمل بصورة منفصلة بعضها عن بعض وإنما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها وقد تكون مكملة لبعضها البعض[٥١]. ومن خلال هذه الآليات تعمل العدالة الانتقالية على تأسيس علاقات جديدة بين المواطنين داخل الدولة، لذا تعتمد بشكل كبير على المجتمع المدنى. وجماعات المجتمع المدنى تلعب دوراً رئيساً فى تنفيذ آليات العدالة. نظرا لما لديها من إمكانات فى مجال تقديم الخبرة والمدخلات فى مرحلة التصميم، وجمع المعلومات وزيادة الوعى بين جميع فئات السكان[٥٢].

وتشهد تونس بعض الخطوات لتحقيق العدالة الانتقالية؛ حيث قامت بتشكيل لجنة للتحقيق فى فساد نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن على، ولجنة لبحث الإصلاحات اللازمة، ولجنة ثالثة لملاحقة المسئولين عن الانتهاكات التى وقعت بحق المتظاهرين. كما تم اتخاذ قرار بالغ الأهمية استجابةً للضغط الشعبى بحلّ الحزب الحاكم السابق[٥٣]. واستحداث وزارة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، والعمل على سن قانون أساسى ينظم العدالة الانتقالية ويضبط أسسها ومجال اختصاصها. وتطلب تحقيق العدالة الانتقالية بتونس تشاوراً وتوافقاً وطنياً مع الأحزاب ومكونات المجتمع المدنى والضحايا. وقد تم

الإعلان رسمياً عن فتح حوار وطنى فى هذا الخصوص بداية من ١٤ نيسان/إبريل ٢٠١٢، وبعد انتهاء المشاورات وتقديم المقترحات سيتم استحداث هيئة عليا مستقلة للحقيقة والعدالة الانتقالية بالاستئناس بتجارب بعض الدول فى مجال العدالة الانتقالية[٥٤]. وتجربة تونس لازالت فى مرحلة التشكيل . وفى مصر، لم يتم وضع برنامج لتحقيق العدالة الانتقالية بعد تنحى الرئيس السابق، ولكن اتخذت بعض الخطوات التى تتفق مع آليات تطبيق العدالة الانتقالية. ومن أبرز هذه الخطوات، محاكمات رموز النظام السابق، والضباط المتهمين بقتل المتظاهرين أو استخدام العنف ضدهم، لجان تقصى الحقائق، تقديم التعويضات لمصابى الثورة وأسر الشهداء، وإن كانت توجه عدة انتقادات لهذه الخطوات منها ضآلة مبالغ التعويض، وعدم توافر الأدلة الدامغة التى تدين متورطى الفساد فى النظام السابق، وأن الجهة المنوط بها جمع الأدلة هى نفسها الجهة المسئولة عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، والقصور فى وجود تشريعات تخص القضايا السياسية[٥٥]. وبصفة عامة، يمكن أن يواجه تطبيق العدالة الانتقالية عدة صعوبات مثل خضوع تطبيقها فى كثير من الحالات للظروف وخصوصيات كل دولة وطبيعة الصراعات والمشاكل القائمة فيها، وتسييس العدالة الانتقالية، وتحويلها لأداة من أجل الانتقام، ولمواجهة هذه التحديات فقد يستغرق تطبيق العدالة الانتقالية بضع سنوات . على ضوء أنه لا يوجد نموذج جاهز للعدالة الانتقالية يمكن تصديره وتبنيه، وإنما توجد تجارب دولية وعربية يمكن الاستفادة منها واستلهامها[٥٦].

**٢- تفعيل المواطنة**

انتهت الثورات السياسية والثقافية والاجتماعية المتتالية فى الغرب التى امتدت على مدى ثلاثة قرون على الأقل، إلى ميلاد المواطنة بشكل تدريجى، وتميزت عملية البناء بالصراعات بين مختلف القوى المتعارضة المكونة للنسيج المجتمعى الأوروبى. فالمواطنة حركة تاريخية مستمرة تهدف لتوسيع مساحة مشاركة

المواطن فى الحياة العامة للمجتمع. وهى مجموعة من الحقوق التى يتمتع بها المواطنون ويترتب عليها عدة واجبات[٥٧]. وثمة علاقة بين الثورات العربية والمواطنة مفادها أن تآكل حقوق المواطنة فى أبعادها السياسية والاقتصادية والقانونية يعتبر من أسباب اندلاع ثورات الربيع العربى[٥٨]. ويعد تفعيل حقوق المواطنة وتغليب رابطة المواطنة على غيرها من الروابط الأولية كالقبلية والعصبية والانتماءات العرقية ضرورة للحد من الإشكاليات السابق الإشارة إليها.

وتعد آليات تفعيل المواطنة للتغلب على عقبات المرحلة الانتقالية عملية مزدوجة تشمل ثلاثة جوانب فى آن واحد، جانب **السلطة والحكومة** عليها اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة الفساد، والبطالة، وتحسين نمط المعيشة، وضمان مشاركة المواطنين، وإمداد المواطنين فى المناطق الجغرافية المختلفة بالخدمات العامة دون انقطاع، وجانب **القوى السياسية**، وعليها تقديم مصلحة الوطن على المصالح الحزبية الضيقة من خلال الوصول لتوافق، وتقديمها لتنازلات سياسية، على اعتبار أن الصالح الوطنى سينعكس إيجابياً على الجميع. وليس لأحد أن يحتكر الحقيقة، وليس لحزب سياسى باسم الدين أو بغيره أن يحتكر الوصاية على العدالة والحرية وغيرها من القيم العامة، فهذه ليست ملكاً لأحد؛ إنها إنسانية، فوق دستورية بطبيعتها[٥٩]. فالمشروع الحضارى الديموقراطى الذى تشكل المواطنة عموده الفقرى هو الضامن لإنتاج فاعلية اجتماعية من خلال إنتاجه للسلطة الحيادية التى تقف على مسافة واحدة من الكل الوطنى بعيداً عن الإقصاء والتهميش والإكراه. وجانب **المواطنين**، وعليهم تغليب رابطة الانتماء للدولة على روابط الانتماء الأولية، والتفرقة بين الدولة والنظام المستبد الذى كان يحكم هذه الدولة، فضلاً عن المشاركة، ومحاولة رفع الوعى، وإدراك أن الوطن للجميع، والاهتمام بالشأن العام، وتقبل الآخر، ونبذ التعصب، وتحمل ممارسات مسئولة، والانضباط، وليس لأحد أن يتعامل مع بلده بوصفه مشروعه الخاص، وتجاوز الصراعات الداخلية فى كل قطر والمبنية على التمايز والانتماءات الطائفية

والمذهبية والإثنية والتعصب القبلى. وبقدر النجاح فى تكريس وترسيخ الهويات الوطنية القطرية العابرة لكل الانقسامات بقدر ما نتجاوز العثرات والعوائق. وبالتالى تكريس احترام المكونات الخاصة لشعوب المنطقة العربية من خلال إعلاء الهوية الوطنية الجامعة.

والمناخ المناسب لتأخذ هذه المتطلبات دورها فى الظهور هو مناخ الاستقرار، ووجود دستور تشكل مواده مبادئ تحظى بتوافق المواطنين. وتحمى حقوقهم وحرياتهم، فى ظل نظام سياسى يتحدد فيه شكل الدولة، واختصاصات كل من سلطاتهامع وجود توازن وتعاون بينها. وشراكة الدولة مع القطاع الخاص فى بناء اقتصاد قوى يحفظ استقلالية الإرادة السياسية للدولة ومواطنيها، ويسهم فى بناء التنمية. مع تبنى استراتيجية لإصلاح الجهاز الإدارى لكونه محرك الدولة. ويعد تضافر الاستقرار السياسى، والتنمية الاقتصادية، والإدارة الرشيدة هو المناخ الملائم لنيل حقوق المواطنة لجميع المواطنين.

**٣- ترشيد استخدام المواطنين لحق التظاهر السلمى**

يقوم المتظاهرون أنفسهم بترشيد استخدام هذا الحق، دون تدخل من السلطة لتقييد حق التظاهر السلمى الذى تكفله المواثيق الدولية والإقليمية. وتنص المادة الخامسة من إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان "لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يكون لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، على الصعيدين الوطنى والدولى:

أ – الالتقاء أو التجمع سلمياً.

ب – تشكيل، والانضمام إلى، والمشاركة فى المنظمات غير الحكومية والجمعيات أو الجماعات.

جـ – الاتصال مع المنظمات غير الحكومية أو الحكومية الدولية"(٦٠).

كما تنص المادة العشرون من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أن"لكل شخص الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات والجماعات، لا يجوز إرغام أحد

على الانتماء إلى جمعية ما"[٦١]. وفى السياق الإقليمى، تنص المادة الرابعة والعشرون من الميثاق العربى لحقوق الإنسان الصادر عام ٢٠٠٤ على أن "لكل مواطن الحق فى حرية تكوين الجمعيات والانضمام مع الآخرين. فى حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمى. لا يجوز وضع أى قيود على ممارسة هذه الحقوق غير تلك التى ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية فى مجتمع ديمقراطى لمصلحة الأمن القومى أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق وحريات آخرين[٦٢]" كما نصت العديد من المواثيق الدولية والإقليمية على الحق فى التظاهر السلمى .

وفى مصر كمثال، ظلت ميادين التحرير بعد النجاح فى إسقاط رأس النظام شاهدة على مليونية وراء مليونية ارتهنت بتطورات الأحداث ولعبت دور أداة ضغط لتنفيذ المطالب التى نادت بها ثورة ٢٥ يناير، ويمكن استنتاج التناقض والتضارب بين شعارات العديد من المليونيات فى المرحلة الانتقالية، فالمظاهرة المليونية التى دعمت الجيش وأضفت الشرعية على إدارته للمرحلة الانتقالية وكان شعارها"الجيش والشعب إيد واحدة" فى جمعة النصر ١٨ فبراير ٢٠١١ تتناقض مع مليونية جمعة "الغضب الثانية" ٢٧ مايو ٢٠١١، وأبرز الهتافات "راجع التحرير ... عشان مفيش تغيير" وتزايدت الانتقادات الموجهة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. والمظاهرة التى هتفت لتأييد تولى د/ عصام شرف رئاسة الحكومة فى ٤ مارس ٢٠١١، تتناقض مع "جمعة الحسم" ٢٢ فى يوليو ٢٠١١ أبرز الهتافات "مطالبنا هى هى ... العدالة والحرية" وطالبت بإسقاط حكومة د/ عصام شرف، وإعادة هيكلة جهاز الشرطة وإلغاء قانون تجريم الاعتصام . ومظاهرات "جمعة الرئيس أولاً" ٣ فبراير ٢٠١٢ تتناقض مع "جمعة تقرير المصير" ٢٠ إبريل ٢٠١٢، وطالبت بإلغاء المادة ٢٨ من الإعلان الدستورى التى تحصّن لجنة الانتخابات الرئاسية رغم تأييد عدد كبير من القانونيين لهذه المادة حتى لا يطعن على الرئيس المنتخب.

ومن المظاهرات التى لم تخرج مظاهرات مضادة لها كانت "جمعة المطلب الواحد" ١٨ نوفمبر٢٠١١ لإسقاط وثيقة المبادئ الأساسية للدستور برعاية د/على السلمى، حيث شارك فيها العديد من القوى المدنية والإسلامية التى كانت ترفض الوثيقة، وأعقبها مواجهات عنيفة وسقوط جرحى وشهداء فى أحداث محمد محمود. و"جمعة حرائر مصر" ٢٣ ديسمبر ٢٠١١، احتجاجاً على تعرض متظاهرات للضرب والسحل خلال ما سُمى بأحداث مجلس الوزراء.

فكثير من المظاهرات وما صاحبها من عنف لم تكن مبررة ولم يكن لها تفسير مقبول مثل محاولات أنصار المرشح المستبعد من انتخابات الرئاسة حازم أبو إسماعيل نقل اعتصامهم إلى مقر وزارة الدفاع بالعباسية، ثم انضمت إليهم بعض القوى السياسية، وحدثت اشتباكات وسقط جرحى ومصابون، ومحاولة لاقتحام وزارة الدفاع حسب ما نشر فى وسائل الإعلام. جدير بالذكر أن عدداً من القوى السياسية تخلى عن المشاركة فى هذه المليونيات وتفاوتت مشاركتها من مليونية لأخرى وفق حساباتها ومصلحتها، وأن الفاعل الرئيس فيها – وفق ما هو معلن عنه – شباب الثورة والمواطنون. وأن هذه المليونيات شهدت مظاهرات موازية من جانب "حركة الأغلبية الصامتة" تطالب بالاستقرار، ورفض التظاهر، خصوصا أمام منشآت الدولة.

وقد يترتب على الاستخدام المفرط لهذا الحق فى المرحلة الانتقالية عدة سلبيات أهمها: أن يفقد التظاهر والاحتجاج قدرته على الضغط على النظام، أن تتشتت مطالب المتظاهرين وتتعدد، فالأساليب التى اعتمدتها القوى الثورية فى مصر وصلت لسقف الفاعلية بإسقاط الرئيس يوم ١١ فبراير ٢٠١١، ولكنها لم تكن بنفس الفاعلية لتحقيق باقى مطالب الثورة، فالشعب المصرى جزء كبير من مطالبه اقتصادية وبالتالى لن يستطيع الشكل التظاهرى تعبئة الشعب كما حدث من قبل، ومن السلبيات أيضا، تفتيت مطالب الثورة إلى عدد من المطالب الفئوية مثل مظاهرات المعلمين أول العام الدراسى ٢٠١١– ٢٠١٢، والأطباء، وأمناء

الشرطة، وهيئة النقل العام، وعدد من موظفى الجهاز الإدارى والقطاعين الخاص والأعمال، تأفف المواطنين غير المشاركين فى التظاهر نتيجة تعطل المرور والازدحام، وتحولهم لكتلة مناوئة لمطالب المتظاهرين. ومن ثم ينبغى ترشيد استخدام هذا الحق فى إطار الوعى بما يترتب عليه من إيجابيات وسلبيات. حتى يكتسب الثوار تعاطف جموع المواطنين العاديين الذين يشكلون حصن أمان الثورة وجيش دفاعها الجرار فى اللحظات الفاصلة[٦٣].

**خاتمة**

تخلص الدراسة إلى أن المرحلة الانتقالية للحركات الثورية العربية ذات فجوة مركبة على مستويين، أولهما الفجوة فى الأطر النظرية والكتابات الأكاديمية المنظرة لهذه المرحلة من الثورة واهتمامها بالثورة وأسبابها والحدث ذاته ونتائجه على حساب إغفال المرحلة الانتقالية التى تفصل مابين الثورة ونتائجها، وثانيهما فجوة بين تطلعات المواطنين وتوقعاتهم بعد إسقاطهم النظم التى ثاروا ضدها وبين الواقع المفعم بالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الذى يعيشونه فى المرحلة الانتقالية. وأن الثورة فى سبيل الحرية قد لا تتضمن بناء الديمقراطية دائماً، فالمرحلة الانتقالية وعملية بناء الديمقراطية من خلال نظام جديد عملية معقدة من الموازنة بين المصلحة العامة والخاصة، والرقابة على السلطات، ودستور يضمن الحقوق والحريات، وتنظيم عملية مشاركة المواطنين فى الحياة السياسية، ومؤسسات تتسم بالإنجاز، وتقليص حجم الفساد، والقدرة على الوصول لحلول وسط بين القوى السياسية، وتفعيل حقوق المواطنة للجميع بمن فيهم من أقليات. فقد مرت فرنسا بعد الثورة بمراحل عديدة إلى أن استقر النظام الديمقراطى، واتضح أن المرحلة الانتقالية ليست دائما تتسم بالديمقراطية رغم أنها نتاج الثورة، وإنما لكى تنجح المرحلة الانتقالية فى بناء نظام ديمقراطى ينبغى أن تكون نتيجة إصلاح حقيقى تقود إليه الثورة. فالمرحلة الانتقالية تجمع بين هدم نظام قديم وبناء نظام جديد، وإن حدث تغليب للهدم على البناء فسيؤدى ذلك

للتأثير سلبياً على الحركة الثورية، وإن بقيت جذورها مشتعلة وقابلة للاندلاع فى موجات جديدة للثورة وفق المتغيرات والمستجدات.

## المراجع


١- تقرير يوميات ثورة ٢٥ يناير، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١١، ص ص ٣-٦.

٢- تقرير يوميات الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢، ص ص ١٠-١٩.

٣- فارس بريزات، الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية فى اليمن، الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر ٢٠١١، ص ١٨ .

٤- تفاقم الصراع على السلطة بين المجلس الانتقالى والفصائل الليبية، ٢٥ ديسمبر ٢٠١١ .
Available at:
http://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and translation/2011-12-25.

٥ – صراع السلطات فى تونس على خلفية تسليم البغدادى، ٢٨ يونيو ٢٠١٢ .
Available at: http://www.rnw.nl/arabic/article/733108.

٦ – فاروق يوسف أحمد، الثورة والتغير السياسى مع التطبيق على مصر، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٩، ص ص ٤- ٧ .

٧ – أ. س . كوهان، مقدمة فى نظريات الثورة، ترجمة فاروق عبدالقادر، القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٩، ص ص ١٩- ٢٠ .

٨ – Zagorin, Perez, Theories of Revolution in Contemporary Historiography, Political Science Quarterly, Vol. 88, No. 1, Mar., 1973, p. 26.

٩ – Stone, Lawrence, Theories of Revolution , World Politics, Vol. 18, No. 2 , Jan., 1966, pp. 160.

١٠- محمد صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة حالة مصر، السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١، ص ص ١٨-٩١ .

١١ – Farr, James, Historical Concepts in Political Science: The Case of "Revolution", American Journal of Political Science, Vol. 26, No. 4, Nov., 1982, p. 707.

١٢- Bisley, Nick, Counter-revolution, Order and International Politics, Review of International Studies, Vol. 30, No. 1, Jan., 2004, pp. 53-55.

١٣- محمد نبيل أحمد عبدالله شكرى، التغيير الثورى فى دول العالم الثالث دراسة حالة للحركة الثورية الإيرانية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية، الجيزة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥، ص ٦٣ .

١٤- وسام يافى، ندوة الديمقراطية الحتمية فى العالم العربى: حقائق جديدة على أرض قديمة، بيروت، مركز كارنيجى الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى، ١٨ إبريل ، ٢٠١٢ .

١٥- محمد صفار، مرجع سابق، ص ٢٥ .

١٦- Aya, Rod, The Third Man; or, Agency in History; or, Rationality in Revolution, History and Theory, Vol. 40, No. 4, Dec. 2001, p. 152.

١٧- Brinton, Crane , The anatomy of revolution, New York, W W Norton & Co, 1938, pp. 11-37.

١٨- جاك أتالى، كارل مركس أو فكر العالم، ترجمة محمد صبح، دمشق، دار كنعان، ط١، ٢٠٠٨، ص ص ٧٠-٧٥ .

١٩ - Cagll, Elif, The Transition Period: A Period of Revolutionary Transformations, 22 May, 2012. Available at: http://www.marksist.net/node/1284

٢٠- باكينام الشرقاوى، إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٦، إبريل ، ٢٠١٢، ص ٧٦ .

٢١ - خالد كاظم أبو دوح، الثورة المضادة في المجتمع العربى، ٧ إبريل ٢٠١٢.
Available at : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=302374&r=0

٢٢- كرين برينتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة عبدالعزيز فهمى، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١، ص ص ١٢٩-١٣٠.

٢٣- Arjomand, Said Amir, Iran's Islamic Revolution in Comparative Perspective, World Politics, Vol. 38, No. 3, April 1986, p. 403.

٢٤- باكينام الشرقاوى، مرجع سابق، ص ٧٢ .

٢٥-خليل العنانى، الثورات العربية بين النجاح والفشل، شؤون عربية، العدد ١٤٩، ٢٠١٢، ص ١١٥.

٢٦- صافيناز محمد أحمد، عام من الثورة التونسية المسار والتحديات، ٢٠١٢ .
Available at : http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55

٢٧- محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية فى المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوچية للثورتين التونسية والليبية، الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر ٢٠١١ ، ص ٣ .

٢٨- أمل كامل حمادة، الخبرة الإيرانية فى الانتقال من الثورة إلى الدولة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨، ص ص ٢٥- ٢٦ .

٢٩- عزمى بشارة، فى الثورة والقابلية للثورة، الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص ٦٦ .

٣٠- غوستاف لوبون ، روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة عادل زعيتر ، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١، ص ٣٨ .

٣١- عزمى بشارة، الكلمة الافتتاحية لمؤتمر الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى : من خلال الثورة التونسية، الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩- ٢١ إبريل، ٢٠١١ .

٣٢- Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, New York, United Nations, General Assembly, High Commission For Human Rights, 24 May, 2012, pp. 20-28.

٣٣- الحرب والاضطرابات تحديات إعادة بناء ليبيا، مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى، ٢٩ سبتمبر ٢٠١١ .
Available at: http://www.carnegie-mec.org/events/?fa=3503.

٣٤- محمد طه بدوى، الفكر الثورى : دراسة لفلسفة ثورة ٢٣ يوليو فى ضوء الفلسفات السياسية العالمية، الإسكندرية، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص ص ١٠٢- ١٠٥ .

٣٥ - Goodwin, Jeff, Debate Why We Were Surprised (Again) by the Arab Spring, Swiss Political Science Review, Volume 17, Issue 4, December 2011, p. 452.

٣٦ - Blaydes, Lisa, One man, One vote, One time? A model of Democratization in the Middle East, Journal of Theoretical Politics,Vol. 24, No. 1, January 2012, p.113.

٣٧- ندوة الثّورة اليمنيّة : الخلفية الخصوصية الآفاق، الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١ فبراير ٢٠١٢ .

٣٨- Hofmann, Erin Trouth, Urban Governance and Institution Building in Post-Rose Revolution Tbilisi, 2012.
Available at : http://www.wilsoncenter.org/publication-series/meeting- reports-1.

٣٩- أمل كامل حمادة، مرجع سابق، ص ٢١ .

٤٠- خلود خالد،العدالة الانتقالية فى مصر الإشكاليات والحلول المقترحة، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربى للدراسات، يوليو ٢٠١٢، ص ٨ .

٤١- أبو بكر الدسوقى، المصيدة الانتقالية : لماذا تتعثر الدول فى فترات ما بعد الثورات العربية؟، السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٨٨، إبريل ٢٠١٢، ص ٥١ .

٤٢- رانيا زادة ونوران أحمد، الحركات الانفصالية والربيع العربى ليبيا واليمن نموذجاً، أوراق المتابعات السياسية، منتدى البدائل العربى للدراسات، مايو ٢٠١٢ ، ص ص ٦- ٧ .

٤٣- أكرم عسكر الناصر، دستور الدولة الإسلامية، عمان ، دار أكرم، ١٩٩٦، ص ٨ .

٤٤ - سالى خليفة إسحاق، تحذير تاريخى التقديرات المسجلة لنهايات سلاسل الثورات فى الخبرة الدولية، السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١، ص ٤٨ .

٤٥- أحمد طاهر، انحسار النفوذ الدولى فى المنطقة العربية ضريبة لتخاذل سياساته، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١ .
Available at : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=691701&eid=52.

٤٦- أحمد على الأحصب، ما الذى يجعل الأمر مختلفاً فى ربيع اليمن ؟، الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، يناير ٢٠١٢، ص ص ١٣- ١٥ .

٤٧- سامح راشد، حصاد الربيع العربى فى عامه الأول، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٨، ٢٠١١، ص ٢٤ .

٤٨- علاء سالم، أدوار متقاطعة : تأثير العوامل الخارجية فى مسار الأزمة السورية السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٨٨، إبريل ٢٠١٢، ص ١١٣ .

٤٩- مروة نظير، مصر والطريق نحو العدالة الانتقالية، مجلة الديمقراطية، يوليو ٢٠١١، ص ٤٩ .
Available at: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=639895.

٥٠- مروة نظير، العدالة الانتقالية هل تكون بوابة مصر نحو الاستقرار، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مصر فى مفترق الطرق مابين الحاضر والمستقبل، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو ٢٠١٢، ص ٣ .

٥١- أحمد عبد الحفيظ، مصر يناير بين مخاطر محدودية المحاكمة الجنائية وآفاق العدالة الانتقالية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بدائل، العدد الأول، يناير ٢٠١٢، ص ص ٧- ١٣ .

٥٢- Anderlini, Sanam Naraghi &others, Transitional Justice and Reconcilation, p.9.
Available at:http://www.huntalternatives.org/download/49_transitional_justice.pdf

٥٣- آفاق جديدة للسلام والاستقرار العدالة الانتقالية وسيادة القانون، المركز الدولى للعدالة الانتقالية، ٢١ مايو ٢٠١٢.

Available at : http://ictj.org/ar/news/breaking-ground-peace-and-stability-transitional-justice-and-rule-law.

٥٤- تقرير وطنى مقدم بموجب الفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦ تونس، چنيف، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعنى بالاستعراض الدورى الشامل الدورة الثالثة عشرة، ٢١ مايو - ٤ يونيه ٢٠١٢، ص ص ٤٣- ٤٦ .

٥٥- مروة نظير، العدالة الانتقالية هل تكون بوابة مصر نحو الاستقرار، مرجع سابق، ص ١٧ .

٥٦-الهادى غيلوفى، المؤتمر الدولى حول معالجة انتهاكات الماضى وبناء المستقبل : العدالة فى الفترات الانتقالية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٧، ٢٠١١، ص ٢١٨ .

٥٧- مصباح الشيبانى، الثورة العربية الراهنة وتحديات البناء الديمقراطى، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٧، ٢٠١١، ص ١٤٩ .

٥٨- The Arab Spring Big Idea: Towards a New Arab World, London, The London School of Economics and Political Science, July 2011, pp. 4-6 .

٥٩- محمد الوهيب، الربيع العربى : عقد المواطنة الجديد، الرياض، مركز آفاق للدراسات والبحوث، ديسمبر ٢٠١١، ص ١٠ .

٦٠- Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms, New York, United Nations, General Assembly Resolution 53/144, 8 March 1999.

٦١- Universal Declaration of Human Rights, New York, United Nations, General Assembly, 1948.

٦٢- Arab Charter on Human Rights, Cairo, League of Arab States, 22 May 2004, entered into force, 15 March, 2008.

٦٣- لمراجعة تواريخ وأسماء المليونيات يمكن الرجوع إلى :
مليونيات الثورة من جمعة الغضب الى احتفالية ٢٥ يناير، أخبار مصر، ٣ أغسطس ٢٠١٢ .
Available at: http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=157113

**Abstract**

THE TRANSITIONAL PERIOD IN ARAB WORLD REVOLUTIONS: IN ANALYTICAL VISION

**Hanan Abo Sekin**

The paper discusses the transitional period in Arab world revolutions, with an application on Tunisia, Egypt, Libya and Yemen through highlighting theoretical arguments which explain the transitional period of the revolution and analyzing the problematics of the transitional period in the counteries of Arab Spring.

These problematics are: the presence of counter- revolution, the actors who manage the transitional period, the role of the military institution, the insecurity, the economic problem, the dilemma of institutions, the constitution, the absence of a detailed program which translates the slogans of the revolution, and the situations of regional and international powers of Arab Spring. Then it proposes mechanisms which solve there problems as applying transitional justice, activating citizenship, and rationalizing the use of citizens to their right of peaceful protest.